

آشون كارتر وهزيمة «داعش»

■ **حميدي العبدالله**

تعهد وزير الدفاع الاميركي آشون كارتر بعد أول زيارة قام بها إلى المنطقة بالحقاق هزيمة بتنظيم «داعش». وتصريحات كارتر تختلف عن تصريحات المسؤولين الأميركيين السابقين، وعلى رأسهم الرئيس الأميركي باراك أوباما ووزير خارجيته الذين دأبوا على القول إن المعركة مع «داعش» طويلة وليس من المنتظر تحقيق نصر في وقت قريب على التنظيم الإرهابي.

لكن على ماذا استند كارتر في إطلاق تعهده هذا؟ هل استند إلى المكاسب التي حققتها وحدات الحماية الكردية في منطقة عين العرب وفي محافظة الحسكة؟ إذا كان هذا ما دفع كارتر إلى إطلاق هذا التعهد فإن عليه التريث قليلاً ومراجعة حساباته، ف«داعش» ليس لديها بيئة حاضنة في سورية في أي منطقة من المناطق، لا في ريف حلب ولا في ريف الحسكة ولا حتى في الرقة ودير الزور، ففي ريف دير الزور انتفضت العشائر ضدّ «داعش» وفي الرقة غادر غالبية سكانها المدينة، وبالتالي فإنّ مسالة هزيمة «داعش» في سورية هي مسألة وقت.

أما إذا كان وعد كارتر استند إلى المكاسب التي حققها الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي في محافظات صلاح الدين وديالى، فإنّ هذه المحافظات لا تشكل بيئة حاضنة، حتى وإنّ كانت هناك أقليات تتعاطف مع «داعش»، وهذه المكاسب لا تشكل دليلاً يمكن الاستناد إليه للحديث عن «الهزيمة النهائية لداعش».

إنّ الاختبار الحقيقي هو في محافظتي نينوى والأنبار، حيث لا تزال هناك حاضنة شعبية وسياسية لتنظيم «داعش»، وحيث تتركز قوته الأساسية. حاضنة شعبية تتمثل بتعاطف واسع مع هذا التنظيم الإرهابي، وحاضنة سياسية تتمثل بالتفاف قوى سياسية حوله، تحظى بدعم حكومات خليجية، إضافة إلى دعم تركيا، مثل هيئة العلماء المسلمين، وتشكيلات سياسية أخرى، وهذا الدعم السياسي من هذه القوى ومن تركيا وبعض الدول الخليجية يعزز الحاضنة الشعبية لـ«داعش» في هاتين المحافظتين، ويحاصر مجموعات العشائر، يضيف إلى ذلك أنّ الولايات المتحدة تريد أن تجعل معركة الأنبار ونيوى ممراً يسمح بعودة الوصاية الأميركية على كل العراق، وهذا ما تعارضه قوى واسعة، حتى وإنّ كانت بعض القوى المشاركة في الحكومة والأحزاب الكردية تتعاطف مع هذه السياسة الأميركية، التي تزيد الأمور تعقيداً وتجعل الرهان على إلحاق الهزيمة بـ«داعش» في معاقلها الرئيسية أمر خارج الحسابات الواقعية.

«الحاق الهزيمة النهائية بداعش» يحتاج إلى ثلاثة متطلبات غير موجودة على الأقل حتى الآن، وهي تغيّر في البيئة الحاضنة الشعبية والسياسية، وهذا غير متوقع في المدى المنظور هذا أوّلا. وثانياً، تغيّر في السياسة والحسابات الأميركية، والتخلي عن سياسة اعتماد «داعش» وسيلة لإعادة الوصاية على العراق. وثالثاً، السماح لقوات الحشد الشعبي من كلّ أنحاء العراق المشاركة إلى جانب الجيش العراقي في معركة تحرير نينوى والأنبار، وهذا غير ممكن في ظل الانقسامات السياسية الحالية.

واشنطن تؤكد ما أنكره الاليزيه من دمشق

■ **روزانا رمال**

بعد الوفد الفرنسي البرلماني وفد اميركي في دمشق في الاسبوع نفسه... ضمّ الوفد الفرنسي عضوي مجلس النواب جيرارد بابت رئيس جمعية الصداقة الفرنسية السورية، وهو أحد المقربين من الرئيس فرانسوا هولاند، وجاك ميارد أحد الوجه البارزة في البرلمان الفرنسي وله تأثير ونفوذ كبيران فيه، وعضوين من مجلس الشيوخ هما اميري دو مونتيسكيو نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ وجان بيار فيال، إلى جانب وفد جمعيات إثاغية فرنسية. يكفي الاطلاع على مسؤوليات الوفد الفرنسي الزائر وصلحياته لاستشراف فعوى ميمته في سورية، وتكفي معرفة أن بين أعضائه الوفد من هو مقرب من هولاند لرسم تساؤلات حول تبرئه هولاند من الزيارة، والذي وإنّ كانت تصريحاته واقعية وليست للتبرير، وهذا مستبعد، فإنها تطرح بلا شك تباين الفرنسيين حول الموقف تجاه الرئيس السوري بشار الاسد وجدوى التعاطي معه، وبالتالي انقسامهم حول مصالح فرنسا في سورية والمنطقة، وهذا بحدّ ذاته مؤشر دقيق. خرج فرانسوا هولاند ليتبرّأ مما كادت عليه الولايات المتحدة في وقدها المرسل الى دمشق في الاسبوع نفسه لزيارة الفرنسيين ويتوقّف لافت، فاللقى الوفد الأميركي قيادات سورية رفيعة المستوى، علماً انه أيضاً ضمّ إضافة إلى عدد من البرلمانيين وزير عدل سابقاً، هو رمزي كلارك، الناشط في الحزب الديمقراطي الذي يمثله باراك أوباما كرئيس للبلاد.

ليس سهواً على المستحكيين واقعاً مفاده أن الزيارات تشير إلى اعتراف بشرعية الرئيس السوري بشار الاسد كريس نافذ، وبدعم القدر على إسقاطه كواقعية في الرؤية، ويضخ النظر عن الإرباك الذي أحدثته هاتان الزيارتان في الأروقة الدبلوماسية الإقليمية والدولية، خصوصاً لجهة التكمك الذي شاب مهماتها، فإنّ سؤالاً حقيقياً يطرح في الحدّ الأدنى هو: ماذا يفعل هؤلاء في دمشق التي تمّ قطع العلاقة بينها وبين بيلدهم رسمياً بناء على اعتبار الرئيس الأسد فاقداً للشّرعية؟ وعليه فإذا كان كلام هولاند أو غيره ممن يمكن أن يخرج نافذاً أو مادحاً للزيارات، فإنه لا بدّ من الإضاعة على أنّ ما يجري يؤكّد على تباين وانقسام رسمي وجدي لدى الغرب من المشرق تجاه سورية، ومن واقع قد يفرض التعاطي مع الأسد في المرحلة المقبلة.

عموماً لا تشعّر واشنطن والإحراج وهي التي أطلقت تصريحات على لسان المتحدّثة باسم البيت الأبيض حول الأسد ودوره في الحل رغم التباين والموقف من، حسب تعبيراها، إضافة إلى ما أعلنه ستيفان دي ميستورا عن أن لا حل من دون الأسد في سورية، وهو المبعوث الأممي لحل الأزمة فيها، وبالتالي لا تشعّر الولايات المتحدة بالإحراج إذا ما أعادت حساباتها في أيّ تسوية مقبلة يقرضها التقاهم على الملف النووي الذي أصبح في مرحلة متقدّمة جداً، وواشنطن التي لم تمناع الحوار مع نظام المرشد الأعلى للجمهوروية الاسلامية التي تصنّفه إرهابيا بصفته يدعم حركات المقاومة في المنطقة من حزب الله وغير حزب الله كحماس ومجموعات المقاومة العراقية لن تشعّر بالإحراج أبداً من الحوار مع الأسد أو إعادة العلاقات السياسية الرسمية إذا ما يتّقدّن أنّ في هذا مصلحة عليا لها، ويغيد التذكير أن واشنطن هذه هي نفسها التي تعاملت مع محمد مرسي كرئيس شرعي من رحم الثورة المصرية ومعاناة الشعب، وهي ذاتها التي خضعت مرة أخرى للشراخ المصري واعترفت بشرعية السيسي مردها عبرتها شهيرة دائماً «اخشاننا القدير».

في السياسة لا تحكم الدول الكبرى في سلوكها «مبادئ» و«مسلمات»، وفي

السياسة لا يتمسك بالمواقف والمبادئ عادة سوى من هم غير قادرين على إحداث تغيير يبايعا منّهم هم أقدر وهم عادة ممثلو حكومات الشرق الاوسط الضعيفة، وبالتالي لا يشعّر بأي حرج من يمتلك النفوذ والقوة من أي تغيير تفرضه المرحلة والظروف السياسية للانعطاف نحوه إذا اقتضت المصلحة.

«توب نيوز»

ماذا يملك منصور هادي؟

بعدمًا يملك منصور هادي كلّ ما كان يحلم في امتلاكه للبدء باسترداد السلطة ماذا سيفعل؟

ها هو في عدن ومعه كلّ الأحزاب اليمنية المناوئة للنوار وحوله تنظيم «القاعدة»، المستعد للقتال، والقبائل التي تولّتها السعودية، وعاد السفراء إلى حيث هو في عدن، وبيانات وقرارات من مجلس التعاون الخليجي، ودعم من مجلس الأمن.

السؤال اليوم: هل تراجع النوار؟ الجواب بالنفي.

السؤال عن إمكانية امتناك هادي القدرة العسكرية لاسترداد صنعاء وجعل النوار مجرد حالة محصورة في صعدة تفاوضها حكومة متسكة بكلّ اليمن؟

السؤال إذا كان عاجزًا هو عن التجييش وبناء القوة اللازمة، هل يملك هادي فرصة

الإفادة من تدخل خارجي عسكري يحقق هذا الهدف سواء كان خليجيا أم دوليا أم مشتركًا؟

الجواب بالنفي على كلّ الأسئلة يطرح السؤال ماذا يمكن لهادي أن يفعل؟ تقسيم لليمن؟

النوار يجتمعون قواهم وخلال اسابيع سينحفون إلى عدن ما لم يتمّ التوصل إلى حلّ سياسي.

هادي يمكنه فعل شيء واحد وهو القبول بتشكيل مجلس رئاسي.

التعليق السياسي

البناء

رئيس المخابرات ... (تتمة ص1)



مقبل وفتوحجي خلال تفقدهما أحد المواقع العسكرية المتقدمة (مديرية التوجيه)

والعودة إلى الكية الحالية»، مؤكداً «ضرورة اعتماد التوافق في الأمور والبنود الإدارية والإجرائية والمالية، أما الأمور البنائية أو التي تثير حساسية أو إشكالات، فيتم إقرارها بجماع كل الأطراف.»

واعتبر زوار السراي «أن اعتكاف رئيس المجلس لنحو أسبوعين عن الدعوة لمجلس الوزراء هو دق لتناقض الخظر، عسى أن تنتبه الأطراف السياسية لخطورة الوضع في ظل الفراغ الذي يجب أن لا يتمدد إلى الحكومة ايضاً، من أجل تسخير شؤون الناس.»

وأشار وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس لـ«البناء» إلى «أن النصوص تخدم حسن النية، وإذا أتى الوزراء بحسن نية إلى جلسات مجلس الوزراء فإن النصوص لن تكون عصبية وستتعد عن المشاكل»، لافتاً إلى أن المهم عدم ارتياك الهفوات الدستورية وخرق الدستور، وشدداً على «أن التجاذبات بين الوزراء ليست عملاً وطنياً ابداً، ولا مصلحة لأي فريق سياسي لبناني في تعطيل عمل الحكومة.»

وأكد وزير العمل سجعان قزي لـ«البناء» أن المشاورات مستمرة، وأن الأمور لن تتوضع قبل الأسبوع المقبل، مشيراً إلى «أن مجلس الوزراء سيعاود جلساته وفق الصيغة المتبعة حالياً مع التزام الوزراء أخلاقياً بميثاق شرف بعدم الجوء

إلى تعطيل لأسباب شخصية أو منطوقية، أو لمناخفات سياسية.» ودخل السفير الأميركي ديفيد هل على خط الأزمة، خلال لقائه أمس رئيس حزب الكتائب أمين الجميل في جنيف، وعرض معه موضوع الفراغ السياسي، وأكد الجانبان بحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي للجميل، ضرورة إيجاد طريقة لاستمرار عمل المؤسسات لتحرير مصالح البلد والناس. وعلمت «البناء» أن السفير الأميركي أكد للجميل «أهمية استمرار عمل المؤسسات ومجلس الوزراء وعدم التعطيل، في ظل الفراغ الرئاسي.»

نداء الحصن

وإزاء الشلل الذي أصاب الحكومة، وجه الرئيس سليم الحص نداءً أمس جاء فيه: «تنظيم الدوافع والنية السخنة لدى الرئيس تمام سلام ليقوله بصيغة الإجماع التي اتبعت في مجلس الوزراء، إيماناً منه بالحفاظ على الوحدة الوطنية، وموضحة أن «أصابات العسكريين الأربعة ملفقة.»

وتحدثت المصداور عن بعد سياسي ووطني لعملية، ربطاً بالتحذير الذي وجهه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله من لبنان.»

الحكومة على الصعديين الوطني والاقتصادي.»

وإذ أعلن الحص «تمسكنا باتفاق الطائف وتطبيق بنوده كاملة، خصوصاً في ما يتعلق بصلاحيه رئيس مجلس الوزراء، وآلية اتخاذ القرارات في مجلس الوزراء، فإن

المادة 65 من الدستور واضحة، وهي تحذّر الكية الدستورية لاتخاذ القرارات في مجلس الوزراء، إن على صعيد اجتماع مجلس الوزراء أو تسخير أمور المواطنين، أن على صعيد اتخاذ القرارات المصرية كإرام الاتفاقات وفي حالة الحرب والسلام أو حتى تعيين موظفي الدرجة الأولى.»

ولفت إلى «أن المطلوب هو تطبيق الدستور والتزام بنوده وليس خرقه، أو العمل على تفسيره كل على هواه بهدف تحقيق مكاسب شخصية أو طائفية أو حزبية، لتسطق كل الآليات المتبعة التي تشكل خرقاً فاضحاً لما نصّ عليه الدستور بحسب المادة 65 والتي يُظلم آليه عمل الحكومة خصوصاً في ظل شغور سدة الرئاسة الأولى.»

عملية رأس بعلبك وتحذيرات نصرالله

أمنياً، أشارت مصادر عسكرية لـ«البناء» إلى «أن أهمية العملية العسكرية التي نفذها الجيش في رأس بعلبك تكمن في أن الجيش هو الذي يادر»، لافتة إلى «أن هذه العملية الاستراتيجية في نصر تظفي للجيش وضربة محترقة بالغة الأهمية، وتختلف عن العمليات التي كان يقود بها في السابق.

واعتبرت المصداور، أن سيطرة الجيش على قلة الجرش يعني التحكم بطرقات تسلل وعبور المسلحين في شكل واسع، ما يجعل من العمليات العسكرية الإرهابية التي من المحتمل أن يقوم بها الإرهابيون في جردو عرسال أصعب.»

وأكدت المصداور «أن الجيش دخل إلى مناطق يطعم المسلحون بالمركزز فيها، فقطع الطريق عليهم بذلك واطمك السيطرة على مواقع استراتيجية تؤمن له التحكم بقطاع واسع لمنع المسلحين من التحرك أو الاقترب من مراكزه باستمرار الوسائل النارية بالحد الأدنى.»

وأشارت المصداور إلى «أن العملية العسكرية كانت للاستفادة من عنصر المفاجأة لتوجيه ضربة تحقق الانتصار السريع بالكلفة الأدنى»، موضحة أن «أصابات العسكريين الأربعة ملفقة.»

وتحدثت المصداور عن بعد سياسي ووطني لعملية، ربطاً بالتحذير الذي وجهه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله من لبنان.»

أراء وتلمات

تحديّ فكري ... (تتمة ص1)

على الحدود التركية السورية، وهم الذين صار اسمهم اليوم «داعش»، ساكنتي منعاً لتحويل النقاش إلى مهاجرة، وحرصاً على حشر الوزيرين ومقاتلتهما في زاوية واحدة، لا مفرّ لهما من الإجابة عليها، من موقع أننا مختلفون في كل شيء، ولأنّ الإصرار على إيراد الكلّ شيء، يعطيل فرصة نجاح لا أريدها لهما، لذلك ساتأفضي عن كل فضايا الخلاف وأخطأها، وأسير بمنطق الوزيرين، لأصل إلى الاستنتاج المنطقي لمقدماتهما، وأبني خلاصتي التي أتحداهما بقبولها أو نقضها، إنّ كانا من أهل الفكر أو من أهل الشجاعة.

– ترتكز مقالة الوزيرين على فكرتين، الأولى أنّ الرئيس الأسد ومن معه في الدولة والجيش والشعب في سورية يشكّلون أقلية تتضال تدريباً، والثانية أنّ غالبية السوريين لن يرضوا بإرادتهم العيش في ظل حل يكون الرئيس الأسد جزءاً منه.

– يرى الوزيران أنّ مواصلة الحرب عبث لا يخدم مصالح غالبية السوريين، ومواصلة الحرب لسنة إضافية سيغني تكراراً لما حملته السنوات الأربع الماضية من مأس وخراب ودم ودمار، وطالما أنّ الشريك المفترض في الحل السياسي من النظام ليس برأيهما الرئيس الأسد، فهذه رغبة عمرها أربع سنوات ولم تتحقق، فهي فانتازياً تشبه فانتازيا المعارضة المعتدلة التي يتقال بها الوزيران ويعترضان على ما وصفها به حليفهما وصديقهما الرئيس الأميركي باراك أوباما كفانتازيا أضاع جهده ثلاث سنوات لاكتشافها وفشل، فما العمل غير الرهانات التي لا يملك أحد فرصة إثبات جدواها، طالما أنها تستدعي قبول الرئيس الأسد بالتحكّي، وهو حلم لم يتحقق لأصحابه رغم مرور السنوات، فهل على السوريين، الذين يحيمهم الوزيران أنّ يتحمّلوا المزيد من العذاب، لمجرّد أنّ الوزيرين يتمسكان برأيهما وتقديراتها، ولا يريان أنها تحتاج إلى إثبات بواسطة الآلة التي لاكتشافها الإنسانية للبشرية واسمها الديمقراطية؟

– أسأل الوزيرين، هل تريدان فرض إراداتكما كمستعمر أجنبي على الشعب السوري أم تقترضان صدقاً ما تقولانه وتدعيان أنه إيمان عميق لديكما؟ وأنا بناء على ما قرأت، فهمت أنكما واثقان إلى حدّ اليقين من ضعف الرئيس الأسد، ومن أنّ غالبية الشعب السوري ضده، ولذلك أين اخذت العقبرة السياسية والفكرية والدبلوماسية للوزيرين المفكرين، لاجتراح حل قوامه، إنفاق السنة التي تفصلنا عن ربيع العام المقبل في ظل وقف للقتال، وتهيّة دولية مع الفريقين السوريين، الحكومة والمعارضة، برعاية المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، لتكون الانتخابات النيابية المقبلة في سورية، في نيسان العام المقبل، تتمّ في شروط تتناسب مع المعايير الدولية، والمعلوم وفقاً للدستور السوري المأخوذ عن نصوص الدستور الفرنسي في غالبية أحكامه، وفيه، أنّ من ينال ثلثي البرلمان يستطيع السير في تعديل الدستور بما في ذلك تقصير مدة ولاية الرئيس، ولو لمدة ستة أشهر ضمن أحكام مؤقتة، وتعديل صلاحياته، كما تعديل لائحة أحكام الدستور.

– اتحدّى الوزيرين مناقشة هذا الحل الذي يتمّ بالشراكة مع الرئيس الأسد، لمدة عام مشروط بنتائج انتخابات برلمانية توضع لها كلّ الضمانات، والإجراءات، التي تتيح للملايين الذين يخشى إحباطهم الوزيران، ليختاروا من يمثّلهم بكامل الحرية، ويفرّرون مصير بلدهم، وبالتأكيد لن يمانع الوزيران إذا اكتشفا أنّ غالبية السوريين تساند الرئيس الأسد، لانهما يديمقراطيان أصليان، ينظر قلب كل منهما على الضع السوري ولا يريد أن يرآه إلا وهو يمارس اختياراً حراً لمن يمثّله ومن يتولى إدارة شؤون بلده.

= حل لا مزيد من الدماء فيه، ويحكم لإرادة الشعب السوري، بتشكيل مفوضية مستقلة للانتخابات بالتشارك، بين الحكومة والمعارضة، تشرف على تنظيم العملية الانتخابية بعموءة باللانات العالم وشركتها في توفير الضمانات اللازمة لعملية نزيهة وشفافة، وتكافؤ في الفرص بين المرشحين والناخبين.

– توضيح للوزيرين، ليس الرئيس الأسد من ذهب إلى برلمانيكم ولا إلى إعلامكم، بل هم من جاؤوا إليه.

ناصر قنديل

ايران تحبط ... (تتمة ص1)

الماضي مع تحولات إيران الثورة آنذاك. الكيما منذ البداية، عندما صرحت بما لا يقبل الشك والتبريد، بأنها لا تلقّ بالإرادة الأمريكية، وأنها إذا كانت قد قبلت بالحوار معها فإن ذلك لم يكن إلا من باب إنتمام الحجة عليها وإظهار كذبها وإحتيالها ومراوغتها أمام الرأي العام الإيراني والدولي.

وعليه يمكن استنتاج ما يلي:

1 - لا توافق ولا اتفاق بين واشنطن وطهران في الاقף والصهيانية هي من سيخبط أوراق اللعبة التي خطط لها الغنائى أوباما – كيري، لأهداف انتخابية أميركية، محولين البوصله باتجاه أهداف انتخابية «إسرائيلية» تخدم في ما تخدم السعودية المازوم عربيا والمغتفاني المنكفي اقليمي واللذين خسروا معركة فتح دمشق الواحد بعد الآخر.

2 - لا حوار سعودي إيراني في الاقף المنظور في ظل انقلاب السرييين على إثر عبد الله الشمرى، لا سيما بعد قرار الرئيس بتسليم أرواقها الاساسية بيد واشنطن والقبول بلعبة تطويب ورقة الإخوان من جديد ومحاولة القبض على حماس المستقلة إلى إيران واعادتها إلى محور أنقرة – الدوحة، ما يجعل إيران هي الخصم والمنافس الجديد إن لم يكن العدو إذا ما تطلب الأمر، لهذا المحور بدلا من إسرائيل، التي قد تتحول إلى حليف لهذا المحور عند الضرورة.

3 - لا استقرار للعراق إلا بعد الانتهاء من تطهير غالبية اراضيهِ من «داعش» وأخواته العاملة تحت الرعاية الأميركية باتمان، وتيلول مطبخ صناعة قرار عراقي وطني جديد يكون فيه لقوات الحشد الشعبي الكلمة الأساس.

4 - لا توافق في لبنان على تركيبة حكم جديدة، ولا رئيس توافقيا في الاقّف، نعد قد يظهر إمكان انتخاب رئيس بقوة الإرادة الشعبية، تفرض نفسها على خريطة الرؤساء اللبنانيين التقليديين، بحكم البند العليا لمحور المقاومة مقابل محور التبعية والانتقياد للخارج.

محمد صادق الحسيني

د. فيصل المقداد